

Distr.: General
4 April 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

الصحراء الغربية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - تقرير الأمين العام ومساعديه الحميدة.
٧	ثانيا - نظر مجلس الأمن في المسألة .
٧	ثالثا - نظر الجمعية العامة في المسألة .



أولا - تقرير الأمين العام ومساعديه الحميدة

١ - عملاً بقرار الجمعية العامة ١١٢/٦٥، قدم الأمين العام إلى الجمعية في دورتها السادسة والستين تقريراً عن مسألة الصحراء الغربية (A/66/260). وشمل التقرير الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، واستعرض ما قام به الأمين العام من أنشطة في إطار ممارسته لمساعديه الحميدة.

٢ - وخلال الفترة التي يشملها الاستعراض أيضاً، قدم الأمين العام تقريراً إلى مجلس الأمن عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2011/249) عملاً بقرار المجلس ١٩٢٠ (٢٠١٠).

٣ - ففي ذلك القرار، أكد مجلس الأمن مجدداً، من بين أمور أخرى، وقد نظر في تقرير الأمين العام (S/2010/175)، ضرورة الاحترام التام للاتفاقات العسكرية بشأن وقف إطلاق النار، ودعا الطرفين إلى التقيد التام بتلك الاتفاقات. ثم مضى المجلس يعرب عن ترحيبه بموافقة الطرفين على اقتراح المبعوث الشخصي للأمين العام بإجراء محادثات مصغرة غير رسمية تمهيداً لعقد جولة خامسة من المفاوضات وأهاب بالطرفين مواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل الدخول في مرحلة مفاوضات أكثر كثافة وموضوعية، بما يكفل تنفيذ القرارات ذات الصلة. وقرر المجلس تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١.

٤ - وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٢٠ (٢٠١٠)، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً مؤرخاً ١ نيسان/أبريل ٢٠١١ (S/2011/249). وأبلغ الأمين العام المجلس في ذلك التقرير أنه بحلول نهاية الجولات الأربع من المحادثات غير الرسمية المعقودة خلال الفترة من آذار/مارس ٢٠١٠ إلى آذار/مارس ٢٠١١، لم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية المتعلقة بالوضع المستقبلي للصحراء الغربية والسبل التي يمكن أن يتم بها تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية. وأبلغ الأمين العام المجلس بأن مبعوثه الشخصي قام بزيارة ثالثة إلى المنطقة في الفترة من ١٧ إلى ٢٥ آذار/مارس، حيث التقى مع رؤساء دول الجزائر والمغرب وموريتانيا، والأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)، وغيرهم من كبار المسؤولين.

٥ - وبذل كل من المبعوث الشخصي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جهوداً لدى الطرفين للتوصل إلى قرار من شأنه أن يفتح الطريق لاستئناف الرحلات الجوية، في أعقاب تعليقها في آذار/مارس ٢٠١٠، لكن دون جدوى. وفي تموز/يوليه، زار المبعوث الشخصي لندن وباريس ومدريد، حيث وجد اعترافاً بضرورة تجاوز الوضع الراهن،

واستعدادا للعمل معه ومع الطرفين لتشجيع المزيد من المشاركة الموضوعية والمناقشات الأكثر مرونة، واتفقا على ضرورة تكثيف العمل بشأن تدابير بناء الثقة. وأدت الوفاة المفاجئة لرئيس وفد جبهة البوليساريو المحفوظ علي بيبا، إلى إرجاء الجولة الثالثة من المحادثات غير الرسمية بين الطرفين التي كان من المقرر أن تُعقد في آب/أغسطس ٢٠١٠. وتواكبت الزيارة الرابعة التي قام بها المبعوث الشخصي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، إلى المنطقة مع ازدياد التوترات الناجمة عن إقامة سكان صحراويين في العيون.

٦ - وتزامن عقد الجولة الثالثة من المحادثات غير الرسمية في لونغ آيلاند، نيويورك، في الفترة من ٧ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، مع قيام المغرب بتفكيك محيم المحتجين أكدم إزيك خارج مدينة العيون. وطوال الجولة، راح كل من جبهة البوليساريو والمغرب يتهم الآخر مرارا وتكرارا بتصعيد التوتر وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية وفي مخيمات اللاجئين في منطقة تندوف. وبنهاية الجلسة الأولى، كان من الواضح أنه، كما حدث في الماضي، لم يكن أي من الطرفين ليقبل باقتراح الطرف الآخر كأساس وحيد للمفاوضات في المستقبل. ثم اقترح المبعوث الشخصي على الطرفين التفكير في كيفية خلق دينامية جديدة في الجولات المقبلة بالتفكير في نهج مبتكرة لعملية التفاوض وتحديد الموضوعات التي يمكن مناقشتها بغض النظر عن الوضع النهائي للصحراء الغربية.

٧ - ولعقد الدورة المتعلقة بتدابير بناء الثقة، طلب المبعوث الشخصي وحصل على مشاركة الدولتين المحاورتين والمراقبتين، الجزائر و موريتانيا، في المناقشات لأول مرة. وفي الوقت ذاته، أعاد وفدا الدولتين المحاورتين التأكيد على وجوب معالجة القضايا الجوهرية من قبل الطرفين، المغرب وجبهة البوليساريو وحدهما. وأكد المبعوث الشخصي أن تدابير بناء الثقة الحالية والمقبلة هي تدابير إنسانية في طبيعتها، ويجب ألا تخضع لاعتبارات سياسية. وحث الطرفين على استئناف الزيارات العائلية عن طريق الجو دون قيد أو شرط وبدون تأخير، وحصل على موافقة الطرفين على ذلك.

٨ - وعقدت الجولة الرابعة من المحادثات غير الرسمية في الفترة من ١٦ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ في لونغ آيلاند، نيويورك. وعلى نحو ما تم الاتفاق عليه في الجولة السابقة، انحرف الطرفان في مناقشات أولية بشأن النهج المبتكرة والمواضيع المستقلة للمناقشة بغض النظر عن الوضع النهائي للصحراء الغربية. غير أن الأجواء تأثرت مرة أخرى بسبب الأحداث التي وقعت في العيون. وفي نهاية الجولة، أهاب المبعوث الشخصي بالطرفين خلق دينامية جديدة في عام ٢٠١١ على أساس عقد اجتماعات منتظمة، وتجنب الأعمال التي تقوض خلق أجواء الثقة اللازمة لإحراز تقدم.

٩ - وعقدت الجولة الخامسة من المحادثات غير الرسمية في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ودعا المبعوث الشخصي الطرفين إلى مواصلة استكشاف نهج مبتكرة ومواضيع لمناقشتها. ورد الطرفان بتقديم مقترحات ملموسة لأكثر من اثني عشر من النهج المبتكرة وحوالي عشرة مواضيع للمناقشة. ولم يتمكن الطرفان من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أي موضوع منها، عدا "نهج المبتكر" الذي يتمثل في دعوة المبعوث الشخصي إلى تكثيف وتنويع أنشطته.

١٠ - وعقدت الجولة السادسة من المحادثات غير الرسمية في المليحة، مالطة، في الفترة من ٧ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠١١. وبناء على طلب من المبعوث الشخصي، انخرط الطرفان مرة أخرى في مناقشة بشأن اقتراحات كل منهما وتبادلا الآراء بروح إيجابية، دون أن يدخلوا حقا في مفاوضات جديدة. وفيما يتعلق بالمواضيع التي يتعين مناقشتها، اتفق الطرفان على دراسة اقتراحين: برنامج إزالة الألغام، والموارد الطبيعية في الصحراء الغربية واستغلالها. أما فيما يتعلق بنهج التفاوض المبتكرة، فقد اتفق الطرفان أخيرا على دراسة ثلاثة مواضيع هي: ما الذي يشكل استفزازا وكيفية تجنبه؛ وما التدابير التي يمكن اتخاذها لتهدئة الوضع؛ وما هي الأنشطة المتنوعة والمكملة لبعضها التي يمكن أن يتخذها المبعوث الشخصي.

١١ - وقال الأمين العام في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة (A/66/260)، إن الطرفين اتفقا على عقد جولة أخرى من المحادثات غير الرسمية في تموز/يوليه ٢٠١١ لدراسة الاقتراحين المقدمين في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ مرة أخرى، ولمناقشة واحد أو أكثر من النهج المبتكرة أو المواضيع المحددة.

١٢ - أما بالنسبة للحفاظ على وقف إطلاق النار، فقد أبلغ الأمين العام مجلس الأمن أن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية كانت قد عاينت وسجلت ١٢٦ انتهاكا جديدا من قبل الجيش الملكي المغربي، وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بالانتهاكات المسجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق وعددها ٢٤ انتهاكا. وشملت انتهاكات الجيش الملكي المغربي إنشاء مبان جديدة على امتداد خط انتشار مؤقت على بعد ١٥ كيلومتراً غربي الجدار الرملي، جميعها بدون موافقة مسبقة من البعثة. ولاحظت البعثة ما مجموعه ١٢ انتهاكا جديدا من قبل القوات العسكرية لجبهة البوليساريو، مما يشكل زيادة مقارنة بالانتهاكات الخمسة المسجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. واتصلت تلك الانتهاكات أساسا بتوغل عناصر عسكرية، وتشمل بعض المعدات، في المنطقة العازلة، وإعادة نشر مركز للمراقبة، وإجراء صيانة غير مأذون بها لمبنى في المنطقة المحظورة، وإعادة نشر أسلحة في منطقة تيفاريتي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازدادت القيود المفروضة من كلا الطرفين على حرية تنقل المراقبين العسكريين التابعين للبعثة زيادة ملحوظة.

١٣ - وفيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بالألغام، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بأنه تم الإبلاغ، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عما مجموعه ثمانية حوادث، شملت حالة وفاة واحدة و ١٨ إصابة في صفوف السكان المحليين، مما يمثل انخفاضاً مقارنة بدورة الإبلاغ السابقة. وأسفرت عمليات إزالة الألغام عن إزالة الذخائر العنقودية والقذائف غير المنفجرة من مساحة تبلغ ٦،٨ ملايين متر مربع من الأراضي شرقي الجدار الرملي.

١٤ - وفيما يتعلق بالأنشطة الإنسانية، تمثلت مجالات الدعم الرئيسية في توزيع المواد الغذائية، والمياه والصرف الصحي، والتعليم، والنقل واللوجستيات، والصحة، والزراعة، والمأوى، والحماية، والخدمات المجتمعية. وفي عام ٢٠١٠، قدم برنامج الأغذية العالمي ٩٠.٠٠٠ حصة غذائية من حصص الإعاشة العامة و ٣٥.٠٠٠ حصة من حصص الإعاشة التكميلية شهريا للاجئين الأكثر ضعفاً. وقام أيضاً بتوزيع حوالي ٢٥٠.٠٠٠ طن من السلع المتنوعة. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أغذية تكميلية. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الوكالتان بـ ٤٥ زيارة شهريا لتوزيع سلال الأغذية العامة على مختلف نقاط توزيع الأغذية في المخيمات. وتعاون برنامج الأغذية العالمي مع المفوضية وغيرها من الشركاء لوضع استراتيجية للتغذية وللتكامل بين الأنشطة في مجالي صحة الطفل والتغذية. وستكون دراسة استقصائية مشتركة عن التغذية أجريت في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ هي الأساس لأي تدخلات تجرى في إطار متكامل. واجتمعت وفود من الطرفين والدولتين المجاورتين مع ممثلي مفوضية شؤون اللاجئين في جنيف في حضور المبعوث الشخصي والممثل الخاص للأمين العام يومي ٩ و ١٠ شباط/فبراير ٢٠١١.

١٥ - وواصلت المفوضية تزويد اللاجئين بالماء الصالح للشرب، وبناء شبكات جديدة للمياه للحد من تكلفة توصيل المياه بواسطة الشاحنات. وفي قطاع التعليم، قدمت المفوضية ١٢٧ ٥٤٠ كتاباً مدرسياً، وقامت بإصلاح مدرستين ابتدائيتين وتدريب ١ ٧٥٦ معلماً على وضع المناهج التعليمية وطرق التدريس. ووفّرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الأثاث المدرسي. وفي قطاع الصحة، وفرت مفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، عن طريق الهلال الأحمر الجزائري، برنامجاً للتغذية التكميلية للأطفال دون سن الخامسة ممن يعانون من سوء التغذية إلى حد ما وللنساء الحوامل والمرضعات في جميع المخيمات. ولتعزيز حماية اللاجئين، دعمت المفوضية المؤسسات القانونية في مخيمات تندوف.

١٦ - وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن أن الزيارات العائلية المتبادلة عن طريق الجو والخدمات الهاتفية المجانية شهدت نكسات كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد توقف برنامج تبادل الزيارات العائلية يوم ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠ بسبب خلاف بين الطرفين حول أحقية المستفيدين.

١٧ - وإثر محاولات مكثفة بذلها كل من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمبعوث الشخصي، ترأست المفوضية اجتماعا في جنيف يومي ٩ و ١٠ شباط/ فبراير ٢٠١١، مع ممثلين من كلا الطرفين، فضلا عن ممثلين من الجزائر وموريتانيا كمرقبين. وأعاد المشاركون تأكيد أهمية برنامج تدابير بناء الثقة والحاجة إلى إيجاد السبل والوسائل لزيادة الروابط بين الأسر المشتتة بسبب النزاع لأكثر من ٣٦ عاما.

١٨ - واستؤنفت الزيارات العائلية عن طريق الجو في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ومنذ ذلك الحين، تم إجراء ثماني رحلات ذهابا وإيابا، مما مكن ٨٩٤ شخصا من السفر أو استقبال أقارب من كلا الجانبين.

١٩ - وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن أنه على نحو ما أورده بتفصيل في تقريره، كانت قد ترددت ادعاءات حول وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في الإقليم وفي مخيمات اللاجئين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وليس لدى البعثة ولاية بشأن حقوق الإنسان تحديدا، كما أن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لا تحتفظ بأي وجود في الإقليم أو في مخيمات اللاجئين في تندوف.

٢٠ - وقد أعرب الأمين العام، في ملاحظاته وتوصياته، عن قلقه إزاء تردي الحالة الأمنية في الصحراء الغربية، وعن أسفه لما وقع من خسائر في الأرواح والممتلكات خلال أحداث العنف في مخيم أكدم إزيك ومدينة العيون، وناشد الطرفين أن يكفيا عن اللجوء إلى العنف في المستقبل. وقال أيضا إن الظروف الراهنة قد تدل على سبيل للمضي قدما واقترح أن يوصي مجلس الأمن الطرفين باعتماد ثلاث مبادرات ترد مفصلة في تقريره. وذكر الأمين العام أن مسؤولية كفالة حماية حقوق الإنسان تقع على عاتق الطرفين، وأحاط علما بالمبادرات التي اضطلع بها المغرب مؤخرًا، والتي شملت المؤسسات الوطنية وبالاقتراح الداعي إلى التوسع في استخدام آليات مجلس حقوق الإنسان.

٢١ - ورحب الأمين العام باستئناف الزيارات العائلية وبالتزام الطرفين بإحراز تقدم بشأن خيار النقل البري والتوصل إلى اتفاق على استئناف الحلقات الدراسية الثقافية. ولاحظ التقدم المحرز في إزالة الألغام الأرضية والذخائر المتفجرة من مخلفات الحرب، وانخفاض عدد حوادث الألغام المسجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ثم مضى يعرب عما ساوره من قلق إزاء استمرار انتهاك الطرفين للاتفاق العسكري رقم ١ وأهاب بهما أن يلتزما على نحو تام بأحكامه، وأن يتعاونوا مع البعثة تعاونًا كاملاً.

٢٢ - وأشار الأمين العام إلى أنه مع احتفال الأمم المتحدة في عام ٢٠١١ بذكرى مرور ٢٠ عاما على إنشاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية والنجاح في الحفاظ

على وقف إطلاق النار، ما زال الوضع في الصحراء الغربية دون حل ولا تزال المفاوضات مستمرة. ومضى يقول إن الوضع على أرض الواقع تغير تغيراً هائلاً في ٢٠ عاماً، حيث توجد فروق كبيرة بين الأراضي الواقعة إلى الغرب وإلى الشرق من الجدار الرملي. وتواجه دور البعثة وأنشطتها تحديات متزايدة. ولاحظ على سبيل المثال، أن جميع أنشطة التحضير لاستفتاء تقرير المصير قد عُلقت بسبب الاختلاف بين الطرفين.

٢٣ - وأعرب الأمين العام عن اعتقاده أن وجود البعثة، باعتبارها تمثل الحضور الوحيد للأمم المتحدة في الإقليم، باستثناء مكتب صغير لمفوضية شؤون اللاجئين، وضامناً لاستمرار حالة وقف إطلاق النار، لا يزال مجدياً. والتمس مساعدة مجلس الأمن في إعادة تأكيد دور البعثة وضمان تهيئة الحد الأدنى من الظروف اللازمة لها كي تنجح في أداء أعمالها. وفي هذا السياق، وفي ضوء الجهود المتواصلة التي يبذلها مبعوثه الشخصي، أوصى بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لفترة ١٢ شهراً أخرى، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

ثانياً - نظر مجلس الأمن في المسألة

٢٤ - بعد أن نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2011/249)، في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١١، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٩٧٩ (٢٠١١) الذي أكد فيه، من جملة أمور، مجدداً ضرورة الاحترام التام للاتفاقات العسكرية ودعا جميع الأطراف إلى التعاون التام مع عمليات بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وضمان أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وكفالة وصولهم إلى مقاصدهم فوراً وبدون عوائق في سياق تنفيذ ولايتهم، وأهاب بالطرفين مواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار ومواصلة المفاوضات برعاية الأمين العام دون شروط مسبقة وبحسن نية، وذلك بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية الحق في تقرير مصيره، في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ولاحظ دور الطرفين ومسؤولياتهما في ذلك الصدد. وقرر المجلس تمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

ثالثاً - نظر الجمعية العامة في المسألة

٢٥ - أشار عدد من الممثلين في بياناتهم خلال المناقشة العامة في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة إلى مسألة الصحراء الغربية. واستمعت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) خلال المناقشة التي جرت في ٤ و ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى بيانات أدلى بها ٥٩ من مقدمي الالتماسات بشأن مسألة الصحراء الغربية

(انظر A/C.4/66/SR.3 و 4 و 5). وفي ٣ و ٦ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تناولت ٣١ دولة عضواً، في جملة أمور، مسألة الصحراء الغربية. فأعرب بعضها عن تأييده القوي لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وأعدت التأكيد على تأييدها لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، والجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي وأكدت على أهمية توسيع ولاية البعثة لتشمل عنصراً لحقوق الإنسان. ورأى آخرون أن خطة المغرب للحكم الذاتي توفر خياراً واقعياً وتتوفر له مقومات البقاء ويمكن أن تشكل أفضل فرصة لتحقيق حل لهذه المسألة يكون مقبولاً من الطرفين (A/C.4/66/SR.2 و 5 و 6).

٢٦ - واعتمدت اللجنة دون تصويت، في جلستها السادسة المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، مشروع قرار معنوناً "مسألة الصحراء الغربية" (A/C.4/66/L.5) قدمه رئيسها. وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى المراقب عن الاتحاد الأوروبي ببيان، متكلماً أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام إليه، وهي كرواتيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، وتركيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب، وهي ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا؛ بالإضافة إلى جمهورية مولدوفا، وجورجيا، والنرويج. وأدلى ممثل بنين أيضاً ببيان (A/C.4/66/SR.6).

٢٧ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار دون تصويت، بوصفه القرار ٨٦/٦٦. ورحبت الجمعية في ذلك القرار، في جملة أمور، بالتزام الطرفين بمواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في مناخ مؤات للحوار، ورحبت بالمفاوضات الجارية بين الطرفين؛ وطلبت إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تواصل النظر في الحالة في الصحراء الغربية وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين؛ ودعت الأمين العام إلى أن يقدم إلى الجمعية في دورتها السابعة والستين تقريراً عن تنفيذ القرار.